

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٨٠

الثلاثاء، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة باور	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس باولو
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد أمير
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فترويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبوني
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد ساركي
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين

جدول الأعمال

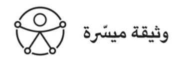
تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2015/870)

1542770 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2015/870)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/966، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/870، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي.

المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، كولومبيا، ليتوانيا، ماليزيا، نيجيريا، نيوزيلندا، الاتحاد الروسي، إسبانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية فنزويلا البوليفارية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٥١ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدتي، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، الذي شهد استعراض تقرير الأمين العام عن أبيي (S/2015/870)، والمشاورات بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. كما أود أن أشكر السيد إيرفي لادسوس ومكتبه على جهودهما التي لا تكل في هذا الصدد، مُنوهاً مع التقدير بالدور الإيجابي الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

إن القرار ٢٢٥١ (٢٠١٥)، الذي اتُخذ اليوم، يشدد في جميع أحكامه على أهمية تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي. ويشدد أيضا على أن الوضع النهائي لمنطقة أبيي لا يمكن تحديده إلا من خلال الحوار بين الطرفين. كما يؤكد القرار على أهمية التنفيذ الكامل للاتفاقات الأخرى ذات الصلة، وهي اتفاق ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ المبرم بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان بشأن أمن الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة؛ واتفاق ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن بعثة دعم رصد الحدود بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان؛ واتفاقا ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن التعاون والترتيبات الأمنية. وكل هذه الاتفاقات تعزز وتكمل بعضها بعضا، وينبغي تنفيذها باعتبارها مجموعة واحدة بدون انتقائية.

ومن الجدير بالذكر أن تنفيذ مصفوفة التنفيذ المتفق عليها بشأن الاتفاقات المذكورة آنفا أمر بالغ الأهمية. ولذلك السبب، صدرت المصفوفة بوصفها وثيقة رسمية لمجلس الأمن (S/2015/654، التذييل الثالث). ونؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ الاتفاقات، ونؤمن بأن أفضل سبيل لتوفير تهيئة مناخ يفضي إلى تمهيد الطريق لتسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي هو إنشاء آليات

التنسيق المؤقتة الثلاث: الإدارة المؤقتة، وجهاز شرطة أبيي، والمجلس التشريعي لأبيي. وهذه الآليات، إذا ما أُنشئت، ستسد أي فراغ أمني أو إداري وستساعد على تعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية، وتحديدا، قبائل المسيرية والدينكا نقوك.

وفيما يتعلق بالإشارة إلى الانتخابات الوطنية الأخيرة التي أجريت في أبيي، فإننا نوجه اهتمام المجلس إلى أحكام بروتوكول أبيي والاتفاقات ذات الصلة، التي تؤكد جميعها أنه إلى أن يتم تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي، ستظل المنطقة جزءا لا يتجزأ من الإقليم السوداني. وبناء على ذلك، فقد كانت أبيي دائرة انتخابية مثل جميع الدوائر الأخرى في السودان. والانتخابات لم تؤثر بأي شكل من الأشكال على تنفيذ بروتوكول أبيي والترتيبات اللاحقة التي تم الاتفاق عليها في البيان النهائي.

والإشارة إلى اسم رئيس البعثة المدني لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، الواردة في الفقرة ١٥ من القرار ٢٢٥١ (٢٠١٥)، تتنافى بشكل صارخ مع محتوى وروح الفقرة ٤ من التقرير الأخير للأمين العام بشأن أبيي (S/2015/870) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، التي تنص على أنه

”بينما لا تزال المناقشات بين حكومة السودان والأمم المتحدة جارية بشأن هذه المسألة، فإني أحث حكومتي السودان وجنوب السودان على التركيز على كيفية المضي قدما بتنفيذ بنود اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ جميعها“.

إن الإشارة في القرار ٢٢٥١ (٢٠١٥) لا تجسد نية الأمم المتحدة، على النحو الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره، ولا نية الأطراف المعنية. ولذلك، فإن حكومة بلدي ترفضها رفضا قاطعا، وندعو أعضاء المجلس إلى مواصلة إعادة النظر في هذه المسألة. كما أننا نسجل تحفظاتنا على العبارة الجديدة التي أضيفت إلى الفقرة السابعة من ديباجة القرار، بشأن رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، لأن ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي محددة على نحو جيد في القرار ١٩٩٠ (٢٠١١)، الذي أنشئت بموجبه البعثة ولا تتضمن إشارة من هذا القبيل.

ونلاحظ مع التقدير أن القرار يؤكد مرة أخرى القلق إزاء الاستفتاء الذي أجرته قبيلة دينكا نقوك من جانب واحد باعتباره عملا انفراديا مرفوضاً. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزام حكومة السودان بإيجاد تسوية عن طريق التفاوض للوضع النهائي لأبيي، ونذكر أنه عندما انسحب الجيش السوداني من أبيي، فقد فعل ذلك وفقا لالتزامنا عملا بخارطة الطريق التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي وأيدها مجلس الأمن في قراره ٢٠٤٦ (٢٠١٢).

وأخيرا، يسعدنا أن نشدد على أن العلاقات الإيجابية الممتازة القائمة بين البلدين الشقيقين السودان وجنوب السودان، المترابطين بأواصر تاريخية عميقة، تبشر بالخير من أجل معالجة أي خلافات ناشئة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.